المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة

The Algerian Approach to settling the Libyan crisis in light of the Current challenges

توفيق بوستي

جامعة 8 ماي 1945،قالمة،الجزائر.Boucetti.toufik@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية

تاريخ الإرسال: 2021/01/17 **تاريخ القبول:** 2021/04/10 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محاور ومضامين المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية الراهنة، المنسجمة أساسا مع مبادئ سياستها الخارجية، عبر التركيز على مبدأ الحوار والتأكيد على الحلول السلمية، ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي، لقد تم هندسة بحثنا بالاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي و النظمي، ما مكننا من الوصول إلى نتائج ترتبط بمرتكزات المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية الراهنة، والقائمة أساسا على ترك السلاح والجلوس إلى مائدة الحوار، لإيجاد حل توافقي يضمن تسوية الأزمة الليبية الراهنة، بما يضمن إستقرار الدولة الليبية، على الرغم من وجود عدة تحديات داخلية وخارجية .

الكلمات المفتاحية: *المقاربة الجزائرية ؛ الأزمة الليبية؛ الحوار ؛ الحل السلمي ؛ ألية دول الجوار*

Abstract:

This study aims to shed light on the contents of the Algerian approach to resolving the current Libyan crisis, which is basically consistent with the principles of its foreign policy, by focusing on the principle of dialogue and emphasizing peaceful solutions, and rejecting all forms of foreign intervention, Our research has been engineered by relying on the descriptive ,historical and systemic approach, which enabled us to reach results related to the foundations of the Algerian approach to resolving the current Libyan crisis, which is based mainly on abandoning arms and sitting at the dialogue table , to find a consensual solution that guarantees the settlement of the current Libyan crisis, in a manner that guarantees the stability of the Libyan state ,although there are seval internal and external challenges.

Keywords: *Algerian Approach, Libyan Crisis, Dialogue, Peaceful Solution, Neighbouring States Mechanism.*

* **المؤلف المرسل: توفيق بوستي ،** Boucetti.toufik@univ-guelma.dz

مقدمة:

تعد الأزمة الليبية أزمة متعددة المستويات عابرة لحدودها الوطنية، فهي أزمة حكم تتقاطع فيها الصراعات القبلية مع مصالح المليشيات المسلحة، إلى جانب تقاطعها مع منطقة الساحل الإفريقي، التي تنشط فيها مختلف تنظيمات الجريمة المنظمة، وتنتشر على أراضيها عدة حركات إرهابية ذات طابع محلي وإقليمي ودولي، فليبيا دولة مفكّكة من الناحية الجغرافية تشتمل على ثلاثة أقاليم (برقة وفزان وطرابلس) ، قائمة على مصالح وولاءات قبلية وجهوية، حيث يبرز النفط كأحد محفزات عدم الإستقرار، القائمة أساسا على عدم الإتفاق على كيفية توزيع مخصصاته على أبناء البلاد كافة، وهو ما يلقي بظلاله على دول الجوار، وعلى رأسها مصر والجزائر ودول شمال المتوسط الأوروبية.

وإستنادا إلى موقعها الجغرافي وغناها بالنفط، وقربها من القارة الأوروبية ومن مصادر اليورانيوم في الدول الإفريقية، الذي تعتمد عليه فرنسا في تشغيل محطاتها النووية، فإن الدور الأوروبي برز واضحًا في الإطاحة بنظام القذافي، عن طريق تدخل عسكري بواسطة حلف شمال الأطلسي بقيادة فرنسية، وهو ما أفرز حالة من الفوضى وإنتشار مختلف أنواع الأسلحة، عقب الإطاحة بنظام القذافي، سواء تلك الأسلحة القادمة من حلف شمال الأطلسي، أو من الأسلحة التي نهبها المسلحون من مخازن القذافي التي كانت مملوكة للدولة الليبية(**الزواوي 2014.ص. 23**).

ونظرا لخصوصية العلاقة بين ليبيا والجزائر فإن هذه الأخيرة حاولت التحرك إقليميا ودوليا بشكل قوي بإتجاه إيجاد تسوية شاملة للأزمة الليبية حماية لأمنها القومي، وتجنبا للتحديات الأمنية الناجمة عنها.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

فيما تكمن مرتكزات ومضامين المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة؟ وأهم التحديات التي تقف حائلا أمام ذلك؟

وقصد الإجابة على الإشكالية المركزية المطروحة نفككها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

1-فيما تكمن مبادئ المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة؟

2-ما هي محاور المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة؟

3-ما هي أبرز وأهم التحديات التي تعيق تجسيد المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

على إعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

1-إذا كانت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هي الموجه الأساسي للسلوك الخارجي، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الخروج عن تلك المبادئ في تعاملها مع الأزمة الليبية الراهنة

2- كلما إرتكزت المقاربة الجزائرية على الحوار والحلول السلمية، كلما كانت قادرة على تسوية الأزمة الليبية الراهنة

3- تشكل جملة التحديات الداخلية والخارجية عائقا أمام تفعيل دور المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع من حجم التحديات الأمنية الناجمة عن تصاعد الأزمة الليبية الراهنة في ظل صراع وتنافس وتدخل القوى الإقليمية والدولية في الساحة الليبية بمختلف الأوجه والأشكال لحد الإمداد بالأسلحة، وهو ما أدى إلى إلتهاب الأزمة من جديد، لذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف بالدراسة والتحليل للمقاربة الجزائرية للحل في ليبيا، عبر تناول المبادئ الأساسية التي تنطلق منها وتنسجم مع سياستها الخارجية، مرورا بمرتكزات المقاربة ومختلف المحاور التي تستند إليها، ووصولا إلى مختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تقف عائقا أمام تنفيذ المقاربة بكل نجاعة وفعالية.

الهدف من الدراسة:

عليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز معالم المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة من خلال رصد مبادئها التي تتوافق بشكل كبير مع قواعد القانون الدولي العام ومع مبادئ سياستها الخارجية، إلى جانب توضيح مرتكزات المقاربة الجزائرية التي تتمحور حول الحوار والحلول السلمية في ظل نبذ أي تدخل أجنبي، ومحاولة تطبيق مصالحة ليبية وطنية تجمع بين كل الفرقاء السياسيين دون إستثناء، بالرغم من وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي تقف في وجه تسوية الأزمة الليبية الراهنة.

مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بصفة أساسية، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل مختلف العناصر المرتبطة بالمقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة، والمنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي لمختلف المبادرات، التي تندرج ضمن المسعى الجزائري لتسوية الأزمة الليبية الراهنة، فضلا عن المنهج النظمي من خلال التطرق إلى مدخلات المقاربة الجزائرية المتمثلة أساسا في مبادئها، حيث تعمل الأجهزة الحكومية على تسوية الأزمة الليبية الراهنة، بالنظر إلى مختلف الإنعكاسات الأمنية لها، فتعما على إصدار قرارات وسياسات على شكل مقاربة للحل، تتجه الى البيئة الداخلية والخارجية وترجع في شكل تغذية عكسية.

1-مبادئ المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة:

ترتكز المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة على جملة من المبادئ يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. -تسوية النزاعات بالطرق السلمية:

تنص المادة 89 من الدستور الجزائري لسنة 1976 على ما يلي:" **تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الإلتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"(أنظر: دستور 1976. المادة.89).**

ويعد هذا المبدأ شرطا ضروريا في سلوك الجزائر الخارجي إتجاه فضائها الإقليمي ومن ثم الأزمة الليبية، نظرا لإرتباطه مع المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة، الداعي لضرورة إمتناع الدول عن إستعمال القوة أو التهديد بها، وكذا المبدأ الثاني الرامي إلى فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية كالمفاوضات، التحقيق والوساطة، التحكيم والتوفيق والتسوية القانونية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم، حيث عملت الجزائر على نبذ إستعمال القوة واللجوء إليها، ودعت بالمقابل إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو عند الإقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، وهذا بهدف الحفاظ على علاقات متماسكة في إطار التعاون الإقليمي**(لحلوح2004.ص.ص. 55-56)**.

هذا المبدأ يحدد أكثر طبيعة الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل خارجي(أجنبي) في ليبيا كموقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، وتغليب الحل السياسي لحل الأزمة وكذلك إبقائها في إطارها الإقليمي الإفريقي، منعا لأي تدخل أجنبي قد يؤدي إلى إستعمال القوة التي عادة ما تكون مخرجاته اللاإستقرار وغياب اللاأمن **(زبير2012.ص. 4)**.

ب. رفض التدخل الأجنبي:

يعتبر مبدأ إحترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**(دالع2014.ص. 234)** ، وهو ما ينعكس على رفضها لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، وذلك لإعتبارها بأن أي تدخل في ليبيا من شأنه أن يغذي الصراع ويلهب الأوضاع الأمنية، خاصة وأن تجربة الإستعمار التي عاشتها جعلتها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي شكل من الأشكال، وأي خطوة للتدخل تعتبرها شكل جديد من أشكال الإستعمار.

لقد مهد التدخل الأجنبي في ليبيا الطريق أمام التدخل في شؤون دول الجوار، كما حدث في مالي وذلك تحت عدة مسميات الغرض منها تحقيق المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة، خاصة ما يتعلق بخطوط النفط والغاز الإفريقي الممتدة من ليبيا إلى تشاد، ثم الكاميرون ونيجيريا، كما أدى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تقوية تنظيم القاعدة، من خلال تسرب مختلف الأسلحة إلى عناصر التنظيمات الإرهابية**(حنفي علي2011.ص. 30)** .

وعلى هذا الأساس ترفض الجزائر التدخل الأجنبي المباشر لكونه يوفر غطاءا دينيا وإيديولوجيا لعناصر التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن سكان المنطقة يدينون بالإسلام، ولن يتسامحوا مع أي وجود غربي يذكرهم بالماضي الإستعماري أو بواقع أفغانستان والعراق**(الفقي 2011.ص. 12)** ، وبالمقابل فهي تدعو لتبني مقاربة إقليمية محلية لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن البيئة الأمنية غير المستقرة في المنطقة، وتحييد دور القوى الأجنبية التي من شأنها أن تساهم بشكل فعلي في تأزيم الأوضاع أكثر فأكثر.

ج-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تشير المادتان 90 و93 من دستور 1976 إلى: **"وفاء لمبادئ عدم الإنحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية"(أنظر: دستور 1976.المادتان 90-93)**.

عملت الجزائر على الإلتزام بهذا المبدأ وطبقته في سلوكها الخارجي سواء في علاقاتها الثنائية أو متعددة الأطراف، وحتى في ظل المنظمات الدولية والإقليمية، فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والإجتماعية والإقتصادية في الأقاليم المتجاورة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حفاظا على مبدأ السيادة الوطنية **(قجالي1990.ص. 302)** ، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار بدل معضلات التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس، وهو ما إلتزمت به الجزائر في سياستها تجاه الأزمة الليبية.

2. مرتكزات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة:

تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة على عدة مرتكزات، تتمثل في:

أ. التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السلمية:

تقوم المقاربة الجزائرية على الإعتماد على الحل السلمي ورفض الخيار العسكري، لذلك فقد دعت إلى مصالحة وطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق بإستثناء الميليشيات والجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، كما تؤكد على أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا-ليبيا، من خلال إحتضانها لثلاثة لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية، هو رفض التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية **(بوغالم2015.ص. 172)**.

كما ترفض الجزائر المشاركة في الإجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين بليبيا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية)، وبخصوص الإستراتيجية الجزائرية بشأن ليبيا فقد تضمنت **(زواشي2016.ص. 145)**:

1-دعم الإستقرار الوطني،

2-الإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف،

3-دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي – الليبي وتشكيل حكومة وحدة وطنية،

4-إحتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة،

5-وأخيراً، مبادرات التدخل العسكري الخارجي لدعم طرف ضد آخر في الأزمة الليبية التي هي في الأصل بالغة التعقيد.

من جهة أخرى يمكن تفسير موقف الجزائر المحايد حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا بأربعة عوامل تتمثل فيما يلي**(معو 2018.ص.ص. 89-90)**:

1-الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، بحكم الجوار فإن دعم أي طرف سيقحم الجزائر مباشرة في الصراع ويعرض ترابها لمخاطر أمنية،

2-موقف قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حالة بقاء القذافي ولا في حالة رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي النزاع،

3-إهتمام الجزائر بشؤونها الداخلية، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الإحتجاجات،

4-تحاول الجزائر جاهدة إلى جمع الأطراف المتصارعة في ليبيا إلى مائدة الحوار، لوقف الإقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف، وذلك من خلال:

1-العمل على تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق، تتضمن حلا للأزمة وتمنع اللجوء والإحتكام إلى السلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا،

2-بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وإنتشار فكر الجماعات المسلحة، حتى لا يتسرب عبر الحدود نحو الجزائر، أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة إتصال ودعم تهدد إستقرارها،

3-محاولة إقامة سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح وإستعماله، وتمنع تدفقه إلى داخل الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة

وبالمقابل، تقوم الدبلوماسية الجزائرية للحل في ليبيا على محورين أساسيين هما:

أ.أ. محاولة جمع الأطراف الليبية للحوار:

تعمل الجزائر بكل ثقلها السياسي والإقتصادي على تسوية الأزمة الليبية سلميا عبر ألية الوساطة، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي السابق رمضان لعمامرة بأن الجزائر:" **كانت قد شرعت في وساطة بين الفاعلين الليبيين قبل أن تسلم المشعل للأمم المتحدة، محذراً من أن أي فراغ سياسي سيشكل خطراً، وبأن البلدان المجاورة هي الأكثر إحتياجاً لليبيا، عندما تكون في سلام مع ذاتها كما هو الحال مع غيرها"(الوحيشي2017 .ص.11)**.

إن مضمون المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية **تقوم على جمع الفرقاء**، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الشعب الليبي من جهة، وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الإنتقالية التي ستؤسس لآلية بناء مؤسسات الدولة وتفعيلها، وفي هذا المجال دعت الجزائر لإجتماع ضم كلاً من رئيس حزب العدالة والبناء محمد صوان، رئيس حزب الوطن عبد الحكيم بلحاج، ورئيس حزب التغيير جمعة القماطي، وعبد الله الرفادي أمين عام حزب الجبهة الوطنية، وعلي التكبالي النائب في برلمان طبرق، وعلي أبو زعكوك عضو برلمان طبرق، وجمعة عتيقة نائب رئيس المؤتمر الليبي العام سابقًا.

إلى جانب خالد المشري مقرر لجنة الأمن القومي بالمؤتمر الوطني العام، وعبد الحفيظ غوقة أحد داعمي عملية الكرامة، وربيع شرير، ومحمد عبد المطلب الهوني وهشام الوندين، فيما إعتذر رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل، عن المشاركة في الحوار الليبي، وأرسل عضو التحالف جمعة الأسطى بالنيابة عنه **(الوحيشي2017.ص.10)**.

الأمر الذي إنتقدته بشدة عدة أطراف ليبية على إعتبار أن كل من عبد الحكيم بلحاج ومحمد صوان لا يملكان شيئا من التأييد الشعبي، لكن الجزائر ترى ضرورة دعوة جميع الشخصيات التي بإمكانها المساهمة في إنهاء الأزمة، حيث أكد وزير الخارجية السابق عبد القادر مساهل: **"موقف الجزائر الثابت في مسعاه الرامي إلى مساعدة كل الأشقاء الليبيين على مختلف توجهاتهم من أجل حوار جامع لا يقصي طرفا إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب"(مشعالي 2016 .ص.93).**

وقد تضمنت المحادثات مناقشات حول سبل الدفع قدما بعملية الحوار، بالإضافة إلى عملية التحول الديمقراطي وقضايا مكافحة الإرهاب، ومواجهة الإحتياجات الإنسانية للسكان، كما عبر المشاركون عن دعمهم للمسار السياسي الرئيسي، ودعوا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية والمؤسسية في البلاد، كما وصف المبعوث الخاص للأمم المتحدة في ليبيا برناندينيو ليون في الإجتماع الثالث في 3 جوان 2015 الذي جمع الفرقاء الليبيون بأن: **"هذا الحوار جوهري مؤكدا على ضرورة الوصول إلى لإتفاق من شأنه إنهاء الأزمة متعددة الأبعاد في ليبيا"(مشعالي2016.ص. 85)**.

وفي نفس الإطار، يعد الإجتماع الذي عقد في 10 و11 مارس عام 2015 بالجزائر، وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برنارنادينو ليون، والممثلة السامية للإتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسية الأمنية فديريكا موغبريني، من أهم المبادرات الجزائرية الرامية إلى مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض، والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الإنتقالية وبعث الحوار ما بين فرقاء الأزمة الليبية، حيث أنه وبعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين، توج الإجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي تضمن مجموعة من النقاط المهمة كانت كالتالي**(معو2018.ص.ص 88-89)**:

1-تأكيد المجتمعين ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية، وإستقلالها وسيادتها على أراضيها، وتاليا رفض أي وجه من أوجه التدخل الخارجي للأزمة الأمنية الليبية

2-الإلتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة شباط 17 فبراير، القائمة على أساس العدالة وحقوق الإنسان، وبناء دولة القانون والمؤسسات

3-الإلتزام بإحترام العملية السياسية، المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة

4-تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة، وإعلان الرغبة الجماعية في إنجاح أعماله في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة توافقية، ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار، وإنسحاب التشكيلات المسلحة من المدن، ووضع جدول زمني لجمع السلاح، وحل جميع الميليشيات المسلحة

5-تأكيد المشاركين إلتزامهم التام بإعادة بناء القوات المسلحة، وشرطة وأجهزة أمنية وتنظيمها لتقوم بحماية أمن المواطن، والتراب الوطني والمحافظة على سلامتهم.

كما تحاول الدبلوماسية الجزائرية لعب دور مؤثر في الأزمة الليبية، من خلال محاولة تقريب وجهات النظر بين أطرافها، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية صبري بوقادوم بزيارتين إلى ليبيا إلتقى خلال الأولى في 5 فيفري 2020 المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، بينما إلتقى خلال الزيارة الثانية في 18 فيفري 2020 حكومة الوفاق، كما قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بعرض دور الوسيط على هيئة الأمم المتحدة، إذ أكد على قدرة بلاده على تحقيق السلام في ليبيا، وإستعدادها للوساطة في أي محادثات تهدف إلى وقف إطلاق النار في ليبيا، شريطة الحصول على تفويض أممي من مجلس الأمن الدولي، كما إقترح عند تمثيله لبلاده في مؤتمر برلين حول الأزمة الليبية المنعقد في جانفي 2020 بأن تكون الجزائر وسيطا منوطا به منع دعم طرفي النزاع، سواء بالأسلحة أو المقاتلين من قبل بعض القوى الدولية لاسيما تركيا وفرنسا وروسيا**(عسكر2020.ص.ص. 128-129)**.

أ.ب. دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا:

سعت الدبلوماسية الجزائرية لدعم جهود الأمم المتحدة لحل النزاع الليبي على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال إستضافة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، والذي أكدو فيه على ضرورة تبني الحل السياسي في حل الأزمة الليبية، والإبتعاد عن الخيار العسكري الذي سيزيد من تفاقم الأوضاع في ليبيا، والإنخراط الكامل في مساندة جهود الأمم المتحدة للوصول إلى حل سياسي، يلبي طموحات الشعب الليبي وينهي حالة الفرقة والإنقسام، وفي هذا الإطار عقدت الجزائر إجتماعات ثلاثية تضم مصر وإيطاليا، كأحد الأطراف الإقليمية الفاعلة في بداية أفريل 2015.

كما حاولت إقناعهم بضرورة الإعتماد على الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية، كما عقدت الجزائر سلسلة إجتماعات لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، حيث شارك فيها كل من مصر والنيجر تشاد تونس الجزائر ليبيا، حيث أكد المشاركون في إجتماع 1 ديسمبر 2015 بالجزائر، على أن الحل السياسي على النحو الذي إقترحته الأمم المتحدة، يمثل قاعدة تضمن تسوية دائمة للأزمة الليبية، وتمكن من الحفاظ على سيادة البلد ووحدته، وسلامة ترابه ولحمته الوطنية، وجددوا قناعتهم أن غياب حل للأزمة يصب في مصلحة الإرهاب بمختلف شبكاته ذات الصلة بالجريمة المنظمة، وكل أشكال التهريب العابر للحدود، سيما تلك المتعلقة بالمخدرات والأسلحة والمقاتلين الأجانب، والهجرة غير الشرعية، والتي تشكل تهديدا لأمن وإستقرار ليبيا ودول الجوار**(مشعالي2016.ص. 94)**.

وبالمقابل إتفقت الأطراف الثلاثة في ختام إجتماع ثلاثي جمع كلاً من الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والإتحاد الأفريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل، ووزيرا الخارجية المصري سامح شكري، والإيطالي باولو جانتيلوني على ضرورة" الإسراع في تشكيل حكومة إنتقالية يتوافق عليها الشعب الليبي، تكون ممثلة من كل أطياف الشعب الليبي، بهدف تسيير المرحلة الإنتقالية، وتكون مبنية على أسس تمكنها من مواجهة التحديات المذكورة سابقا، خاصة الأمنية منها والإقتصادية.

لقد توجت جهود الأطراف الدولية الراغبة في إنهاء الصراع في ليبيا بالتوقيع على إتفاق الصخيرات المغربية يوم الخميس الموافق 17 ديسمبر 2015 ، من كافة أطراف الحوار الليبي الذي تشرف عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، شمل ممثلون عن مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني، فضلاً عن عدد من المستقلين وممثلي الأحزاب السياسية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني، نص الإتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تنهي حالة الصراع داخل ليبيا، - وهو ما تجسد في تعيين حكومة الوفاق الوطني -،وجاء التوقيع على الإتفاق السياسي الليبي في إطار الحوار الليبي-الليبي الذي إنطلق في مارس2015 بالجزائر بإجتماع ضم أطراف الأزمة الليبية وشخصيات سياسية بارزة**(الوحيشي2017.ص. 14)**.

إن إتفاق الصخيرات وبالرغم من توقيعه الرسمي في مدينة "الصخيرات المغربية"، إلا أنه كان نتيجة لسلسلة من جولات التفاوض والوساطة –بما فيها تلك التي تمت في الجزائر-، لذلك فقد أكدت الجزائر دعمها لإتفاق الصخيرات 17 ديسمبر 2015 تحت إشراف الأمم المتحدة وعبرت عن إرتياحها لمصادقة مجلس الأمن على اللائحة 225 حول الإتفاق الليبي لكونه شمل أسس الحل السياسي التي ما فئت ترافع من أجلها، لاسيما فيما يتعلق بإحترام مبادئ السيادة، والإستقلال والسلامة الترابية والوحدة الترابية**(مشعالي2016.ص. 94)**.

أ.ج . الجزائر وآلية دول الجوار:

تعد الجزائر الدولة المبادرة بطرح آلية "دول الجوار" لتسوية الأزمة الليبية، وذلك من خلال دعوة السبع دول المجاورة لليبيا لإجتماعات تنسيقية بهذا الخصوص، ولكن هذه الآلية إقتصرت مع مرور الوقت على ثلاث دول فقط هي: الجزائر ومصر وتونس، وتعتبر هذه الدول أن الأزمة الليبية تفرض تحديات أمنية مباشرة عليها، فقد كانت جمهورية مصر العربية قد عانت من مجموعة من الأحداث الإرهابية، والتي إعتبرت الأراضي الليبية هي قاعدتها الخلفية، بالشكل الذي دفعها للتدخل عسكريا بشكل مباشر لضرب أهداف عسكرية داخل الحدود الليبية، وتحديدا في إستهداف التنظيم المسمى " شباب مجاهدي مدينة درنة "، كما تشتكي تونس أيضا تأثير خطورة الأوضاع في ليبيا على أمنها القومي وتحديدا المحاولات المتكررة التي قامت بها تنظيمات إرهابية قدمت من ليبيا لمحاولة السيطرة على مدينة بن قردان التونسية **(بلخيرات 2018 .ص.52)**.

كما بادرت الجزائر في شهر ماي عام 2014 إلى دعوة وزراء خارجية دول جوار ليبيا، إلى الإجتماع على هامش الإجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الإنحياز في الجزائر، من أجل التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة، على خلفية الإنقسام الحكومي والصدام المسلح العنيف في مطار طرابلس، والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 2014/7/30، وكذا إحتواء التداعيات الأمنية والإنسانية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا، وكانت الجزائر في هذا الإجتماع حريصة على حقن الدماء وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية **(زواشي2016.ص. 145)**.

كما عاودت دول الجوار الليبي إهتمامها بتسوية سياسية للأزمة الليبية، عقب مشاركتها في مؤتمر برلين المنعقد في 19جانفي 2020، ولاسيما الجزائر التي أعلنت عن إستعدادها لإحتضان لقاءات تجمع جميع الأطراف الليبية المعنية بالأزمة، بغية تقريب وجهات النظر بينها، حفاظا على أمن ليبيا والأمن الإقليمي، وهو ما تجسد في الاجتماع التشاوري لوزراء خارجية دول جوار ليبيا، الذي دعت إليه الجزائر في 22 جانفي 2020 بهدف مناقشة التطورات الأخيرة في ليبيا وتداعياتها على دول الجوار الإقليمي، تمهيدا لإجتماع مستقبلي يضم مختلف الأطراف المعنية في ليبيا، وقد شارك في الإجتماع وزراء خارجية دول الجزائر ومصر وتونس والسودان وتشاد والنيجر ومالي، إضافة وزير خارجية ألمانيا، بهدف الحل السياسي للأزمة الليبية عبر الحوار الشامل، الذي يجمع كافة الأطراف الليبية بمختلف توجهاتها، لحماية بقايا الدولة الوطنية الليبية وإعادة بناء مؤسساتها **(عسكر2020.ص. 131)**.

وقد تضمن البيان الختامي للإجتماع التشاوري لدول الجوار الليبي، دعوة الأطراف الليبية بالإسراع في الإنخراط في مسار الحوار السياسي، تحت رعاية أممية وبمشاركة الإتحاد الإفريقي ودول الجوار الليبي، بغية التوصل لحل شامل للأزمة الليبية، من دون تدخلات خارجية إقليمية أو دولية، إلى جانب الإلتزام بوقف إطلاق النار والتسوية السلمية للأزمة بعيدا عن التدخل العسكري والخيار العسكري، مع ضرورة تنظيم إنتخابات تحقق تطلعات الشعب الليبي، وتحفظ له وحدة وسيادة بلاده، مع التأكيد على الرفض المطلق لكل أشكال الإرهاب والعنف، إلى جانب التأكيد على دعم مخرجات مؤتمر برلين، وضرورة تأمين حدود دول الجوار مع ليبيا، والتنسيق والتعاون من أجل الحد من التحديات التي من شأنها أن تهدد الأمن الإقليمي في المنطقة **(عسكر2020.ص. 131)**.

أ.د . تسويق آلية المصالحة الوطنية:

إن آلية المصالحة الوطنية من الآليات الأكثر فعالية لتسوية الأزمات الداخلية، وقد كانت لميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر دور بالغ الأهمية في تسوية الأزمة الأمنية في الجزائر، مضافا إليها الجهود الجبارة للجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب، لذلك تعمل الجزائر على الترويج لسياسة المصالحة الوطنية، بإعتبارها ألية فعالة لتسوية الأزمة الليبية، وذلك من خلال(**بلخيرات2018.ص. 53**):

1-طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون سياسة المصالحة الوطنية، يتضمن جمع كل الأطراف الليبية دون إستثناء على طاولة المفاوضات، وكذلك عدم التعويل على الحل العسكري ورفض التدخلات العسكرية الخارجية، وإعتبار أن كل الأطراف جزء من الأزمة وجزء من الحل.

2-عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي، إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية محمد الطاهر سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر أكتوبر 2016 أنه قدم طلبا رسميا للسلطات الجزائرية للإطلاع على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وألياته وتشريعاته، وذلك للإستفادة منها وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين.

ب. معارضة التدخل الأجنبي:

تعتبر الجزائر التدخل الأجنبي أوّل باعث للتهديد، فمختلف حالات التدخّل، أفضت إلى مراحل سادتها بيئة من الفوضى، وحالة من العجز عن التوصّل إلى إجماع، أو على الأقل إلى توافق على القواعد والأشخاص الذين يحلون محل النظام البائد (الصومال، وأفغانستان، والعراق وليبيا) تكون هذه الفوضى دائمًا متعدّية، وعابرة للحدود، وهو ما يبرز عن التدخل العسكري الأجنبي (تدخل حلف شمال الأطلسي)، فتدخُّل الأطلسي ألقى بتداعياته على الأمن في ليبيا، وتسبّبت في توليد عدّة تهديدات :كتدفّق الأسلحة غير المسبوق في كامل الإقليم الساحلي، وإتساع رقعة الإرهاب، وفقدان السيطرة عليه في بيئة أصبحت تستقطب المقاتلين من كل مكان(**كولومبيه2016.ص. 82**).

وفي هذا الإطار تشترك الجزائر في حدود مباشرة مع ليبيا طولها نحو700 كيلومتر تقريبًا، الأمر الذي يجعل من إستمرار الأزمة الليبية تهديدًا أمنيًا مباشرًا لها، من خلال حركة النزوح واللجوء وتهريب السلاح والأفراد، لذلك فهي تعمل على الحفاظ على توازن إستراتيجي مهم داخل ليبيا، من خلال الحدِّ من دور الدول الإقليمية العربية وغير العربية إلى جانب دور فرنسا، بالسيطرة الكاملة على المشهد السياسي والعسكري الليبي، ومن ثم إيجاد تهديد مباشر لمصالحها في المنطقة (**قاسم حسين 2017.ص. 7**).

وتستند الجزائر في رفضها لفكرة التدخل العسكري على مبررات تبدو منطقية، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، إلى جانب الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه، وهو إنهيار السلطة القائمة في طرابلس، من دون إيجاد بديل حقيقي متفق عليه بين الليبيين، وهو ما سوف يعرض الأمن القومي الجزائري للخطر المباشر، خاصة وأن المناطق الغربية من ليبيا هي على تماس مباشر مع الأراضي الجزائرية، والتي تجهد القوات الجزائرية في تأمينها، والتي بسبب هذه المخاطر أعادت نشر ما لا يقل عن21 ألف جندي على طول الحدود المشتركة مع ليبيا التي تتجاوز 900 كلم^{2}.

كما أن الدبلوماسية الجزائرية، لديها خط سير واضح، يفضل الحلول السياسية على العسكرية في كل الحالات، وقد تبدى ذلك جليا في قانون المصالحة الوطنية داخل الجزائر نفسها، بإعتبار أن التفاوض مع عناصر من جبهة الإنقاذ، وترك العمل المسلح، كان السبيل الوحيد لإخراج الجزائر من محنتها الدامية.

3. تحديات المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة:

تواجه المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية الراهنة عدة تحديات أبرزها:

أ. التحديات الداخلية:

تواجه ليبيا الكثير من التحديات، فعلى المستوى السياسي بات الإنقسام المؤسساتي يشكل عائقا أمام تحقيق الحوار، فعلى الرغم من الإعتراف الدولي بشرعية حكومة طرابلس إلاّ أن دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لحكومة طبرق جعل من المصالحة الوطنية أمراً صعب التحقيق https://bit.ly/3ik8YFY) .

أما التحدي الأمني فيتمثل في إنتشار السلاح إذ لا يمكن تحقيق حوار في بيئة تسيطر عليها المليشيات المسلحة وهذا ما خلق دولتين متوازيتين :الدولة الرسمية ودولة الثوار(بلعربي،2019، 51-52) .

أما التحدي المجتمعي فيتمثل في الإنقسام الحاد والإستقطاب بين أزلام النظام السابق والثوار، وما ينجم عنه من إنقسامات حادة داخل المجتمع الليبي، إذ لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية في ظل هذا الإنقسام، فتحقيقها متوقف على تحقيق مصالحة مجتمعية.

ب. تحديات خارجية:

زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور، فأصبحت ليبيا مسرحاً لتنفيذ إستراتيجيات بعض القوى الإقليمية أو الدولية، فقد أدى تدخل الأطراف الخارجية إلى المزيد من الإضطرابات العنيفة، بفعل مساندة الأطراف الخارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية، وهو ما يشكل عائقا أمام تحقيق التقارب بين الفرقاء السياسيين الليبيين، وبالتالي تقويض عملية المصالحة الوطنية الليبية، بالإضافة إلى إنتشار الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن وإستقرار ليبيا.

إلى جانب التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الليبي الداعمة للجيش الوطني الليبي في مواجهة فوضى المليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل إتفاق الصخيرات، إلى جانب الإستقطاب الدولي المتزايد على الساحة الليبية بين المحور التركي في إرتباطاته بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، والمحور الروسي المُتجذِّر في الشرق الليبي، مع ما يطرحه هذا الإستقطاب من تحديات ومصاعب في التموضع السياسي بالنسبة للقوى الإقليمية، وبصفة خاصة الجزائر.

كما أن بروز مبادرة مصرية للحل التوافقي في ليبيا (إعلان القاهرة في 6 جوان 2020) بالتنسيق مع القيادات العسكرية والسياسية في الشرق الليبي (المشير خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح)، ومع أن الجزائر أخذت علماً بالمبادرة المصرية، إلا أنه من الجلي أنها لم تقبلها، وقد وجدتها غير متوازنة وغير قابلة للنجاح(http://bit.ly/39yHuZq)

خاتمة:

تقوم المقاربة الجزائرية على التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار والحلول السلمية، من خلال جمع فرقاء الأزمة الليبية دون التدخل في توجيه الحوار، سواء عبر المبادرات الفردية المقدمة من طرفها، أو عبر دعم ألية دول الجوار الليبي، أو عبر تدعيم جهود هيئة الأمم المتحدة في هذا المجال، أو عبر التسويق لألية المصالحة الوطنية المنتهجة كسبيل لتسوية الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر فيما عرف بالعشرية السوداء، خاصة بعد نجاح هذه الألية في إخراج الجزائر من أزمتها.

فضلا عن رفض التدخل الأجنبي سواء كان مباشرا (عسكري)، لإدراكها وعلمها بتعقيدات الوضع الليبي الداخلي، إلى جانب الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه، وهو إنهيار السلطة القائمة في طرابلس، من دون إيجاد بديل حقيقي متفق عليه بين الليبيين، فضلا عن خطر إنتشار السلاح والجماعات الإرهابية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، أو كان غير مباشرا عبر تدخلات الأطراف الدولية الإقليمية العربية، وغير العربية أو الأطراف والقوى الدولية كالدور الأوروبي، مما ينذر بتحويل ليبيا إلى ساحة صراع على النفوذ والمصالح، ويهددها بشبح التقسيم خصوصا في ظل بروز النعرات القبلية والجهوية على حساب الولاء للدولة الوطنية.

وأمام تطبيق هذه المقاربة فإن هناك عدة تحديات سواء كانت داخلية عبر الإنقسام المؤسساتي الذي يشكل عائقا أمام تحقيق الحوار، وإنتشار السلاح إذ لا يمكن تحقيق حوار في بيئة تسيطر عليها المليشيات المسلحة، والإنقسام الحاد والإستقطاب بين أزلام النظام السابق والثوار، أما التحديات الخارجية فقد زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الأمور أكثر، بالشكل الذي أصبحت فيه ليبيا مسرحاً لتنفيذ إستراتيجيات بعض القوى الإقليمية أو الدولية، إذ أدى تدخل الأطراف الخارجية إلى المزيد من الإضطرابات العنيفة، بفعل مساندة الأطراف الخارجية لأحد أطراف الأزمة الليبية.

قائمة المراجع:

1. المصادر:

1. دستور 1976، المادة 89، 90، 93

2. المراجع

أ.الكتب:

1. زبير، يحي(2012)، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

ب. الدوريات والمجلات العلمية:

1. بوغالم، عباس(2015)، تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة، بيروت، لبنان: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441

2. بلعربي، علي(2019)، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقاربة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، المجلد3، العدد 14

3. بلخيرات، حوسين (2018)، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، جامعة الشهيد زيان عاشور بالجلفة –الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد11، العدد 1

4. الوحيشي، علي مصباح محمد(2017)، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر: مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1

5. زواشي، صورية (2016)، الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 49،

6. الزواوي، محمد سليمان (2014)، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية، رؤية تركية، القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز ستا للأبحاث والدراسات، العدد 11

7. حنفي علي، خالد(2011)، الكيانات المستقلة على الحدود العربية الإفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد185

8. كولومبيه، فرجيني(2016) الإنتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي، سياسات عربية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 18

9. معو، زين العابدين ، حمايدة، رندة(2018)، المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، الجزائر: مخبر الأمن في منطقة المتوسط: اشكالية وحدة وتعدد المضامين، العدد12

10. مشعالي، إبراهيم(2016)، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، تونس: مركز جيل البحث العلمي، العدد 6

11. عسكر، أحمد (2020)، موقف تونس والجزائر من الأزمة الليبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 220

12. الفقي، علي (2011)، عمليات القاعدة في بلاد المغرب ..الأخطار والتداعيات ، ملف الأهرام الإستراتيجي ،القاهرة، جمهورية مصر العربية: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 193

13. قاسم حسين، أحمد(2017)، دور القوى الخارجية في العملية السياسية حالة ليبيا بعد الإتفاق السياسي، سياسات عربية، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 36

ج. الرسائل العلمية:

1. دالع، وهيبة(2014)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر: جامعة الجزائر3

2. لحلوح، بلقاسم(2004)، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، الجزائر: جامعة البليدة

3. قجالي، محمد(1990)، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية – التونسية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر

د. توثيق المواقع الإلكترونية:

1. حجازي، عبد اللطيف، مسارات محتملة: الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.. الرؤية والتحركات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الإطلاع عليه 2020/07/03، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3ik8YFY

2. مركز الإمارات للسياسات، مشروع الوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية: الخلفيات والأفاق، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2020/07/05، متوفر على الرابط: http://bit.ly/39yHuZq